تقنين الميزان الصرفيّ
في ضوء السياقات العلميّة
لبعض معارف القرن الثاني الهجريّ

أ.د. حسن خميس الملخ

أستاذ النحو والصرف

قسم اللغة العربية - كليّة الآداب

الجامعة القاسِميّة - الشارقة

تقنين الميزان الصرفيّ في ضوء السياقات العلميّة لبعض معارف القرن الثاني الهجريّ

حسن خميس الملخ

أستاذ النحو والصرف قسم اللغة العربية – كليّة الآداب – الجامعة القاسِميّة – الشارقة

الملخص

هدفَ البحث إلى تأكيد نسبة الصيغة التنظيريّة من الميزان الصرفيّ إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ متأثّرا بالسياقات المعرفيّة التي كانت فكرة "الميزان" تشيع فيها، كالعلوم الطبيعيّة التجريبيّة، والرياضيّة، والفلسفيّة، والفقهية في علم المواريث إضافة إلى مجيء الكلمة في القرآن الكريم والحديث النبويّ؛ لأنَّ السياق المعرفيّ في القرن الهجريّ الثاني لم يكن معزولًا بعضه عن بعض، بل كان سياقًا متصلًا ومتواصلًا ومؤثّرا بعضه في بعضٍ بالمنهج وبالطريقة، وقد توصّل البحث بمنهج تحليليٍّ معرفيّ إلى أدلة علميّة تحقِّقُ هدفه في أنَّ الميزان الصرفيّ في العربيّة استثمار على هوية اللغة العربية لفكرة الميزان في العلوم السابقة عليه انطلاقًا من قانون التأليف العدديّ المنتَظَم.

الكلمات المفتاحية: الميزان الصرفيّ. علم الصرف. الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

Codification of the Morphological Balance in light of the Scholarly Contexts of Some Branches of Knowledge in the Second *Hijri* Century

Hassan Khamis El-Malkh

Professor in Arabic Grammar & Morphology Department of Arabic Language – College of Arts Al Qasimia University – Sharjah

Abstract:

The aim of this study is to prove that Al Khalil Ibn Ahmed Al Farahidi is the author of the theoretical format of the morphological balance in light of the scholarly branches of knowledge wherein this format prevailed including the experimental natural sciences, Philosophy, Mathematics, Jurisprudence, and Inheritance, let alone the occurrence of the word in the Noble Quran and the Prophetic Hadith, since the different branches of knowledge in the second ***Hijri*** century was not isolated from each other; rather, it was connected and mutually affected by the approach and the methodology. Adopting the analytical approach, the study reaches the conclusion that the morphological balance in the Arabic Language is an investment by the Arabic to the idea of the balance existing in the previous knowledge in light of the regulated, numerical composition.

Keywords: Morphological balance, Morphology, Al Khalil Ibn Ahmed Al Farahidi

تقنين الميزان الصرفيّ في ضوء السياقات العلميّة لبعض معارف القرن الثاني الهجريّ

أ.د. حسن خميس الملخ
أستاذ النحو والصرف
قسم اللغة العربيّة – كليّة الآداب
الجامعة القاسميّة – الشارقة

لا تحدث الاكتشافاتُ العلميّة بين يومٍ وليلة، فلا بُدَّ لها من إرهاصات ومقدّمات في بيئة مناسبة، فيها شخصيّاتٌ علميّة ذات عقليّة إبداعيّة قادرة على الابتكار والتجديد والتحديث والتطوير؛ ذلك أنَّ الاكتشافات العلميّة في العلوم الإنسانيّة على الأقلّ كالطفل الوليد الذي يحتاج إلى رعاية وعناية وتربية وتعليم وتدريب؛ ليغدو على عين والديه خلقًا بعد خلَقٍ.

وتقنين اللغات مَحوط بتصوّرات نظريّة تصوّريّة ذات أبعاد إجرائيّة تحويليّة تتنزّل في التطبيقات المختلفة تنزُّلا صحيحًا ما دامت منسجمة مع خصائص تلك اللغة، فنظريّة العامل في النحو العربيّ –على ما قيل فيها قديمًا وحديثًا[١] – تبقى نظريّة تصوّرية منسجمة مع خصيصة ظاهرة الإعراب التركيبيّ في اللغة العربيّة عندما يتغيّر آخر الكلمة من علامة إعرابيّة إلى أخرى، فلا نملك لهذا التغيّر المنتظَم تفسيرًا منسجمًا معها إلا نظريّة العامل التي تجعل من الكلمات العاملة حكومة اللغة، ومن الكلمات

---

[١] يُنْظَرُ في نظريّة العامل واختلافات النحاة في بعض تطبيقاتها ومواقفهم منها: وليد عاطف الأنصاري، نظريّة العامل في النحو العربيّ: عرضًا ونقدًا، دار الكتاب الثقافيّ، ط ٢، الأردن، ٢٠١٤م، ص ٤٥–١٦٥.

المعمولة شَعبَ اللغة، وعندما تقع الكلمة عاملة ومعمولة كالفعل المضارع المجزوم بـــ"لم" الذي يعمل في فاعله عند جمهور النحاة، لكنَّه معمول للحرف الجازم؛ تكون حكومةُ اللغة قد صنّفت العامِلينَ فيها مراتبَ ودرَجاتٍ؛ لتغدوَ نظريّةُ العامل تفسيرًا لانقياد الكلمات إلى قانون منتظَم لا يسمح للأحكام الإعرابيّة المناسبة أن تتخلّف عن الظهور إلا لسبب ترتضيه حاكميّة اللغة من نحوِ: التعذّر، والثقل، والتقاء الساكنين، والاشتغال بحركة المناسبة، والتخفيف، والحكاية.

واكتمال اكتشاف نظريّة العامل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفّى في حدود سنة ١٧٥ للهجرة كان اكتمالًا للبناء التصوّريّ لهذه النظريّة، وقد أدّى إلى ما يمكن تسميته باكتمال النحو العربيّ اكتمالًا نسبيًّا غير مطلَقٍ، يسمح بتعليمه من جهة، وبتفسير تقنيناته من جهة أخرى، حتى ليصبح النحاةُ من بعده كالمتخرّجين في جامعته، كما قال محمد خير الحلواني[1] على ما بينهم من تفاوت، في إشارة صريحة إلى فكرة وَحْدة التصوّر النظريّ تقريبًا، وإن اختلفت بعض التفاصيل الإجرائيّة اختلافًا متعارَفًا عليه في حدود تفاوت الأذهان في الفهم، وفي التطبيق، وفي التفسير.

إنَّ النظرة إلى نظريّة العامل على أنَّها أُسّ نظريّة النحو العربيّ، توازيها النظرة إلى نظريّة الميزان الصرفيّ على أنَّها أسّ علم الصرف في العربيّة، لكنَّ علم الصرف في جوهره المدخل الطبيعيّ إلى دراسة النحو

---

[1] يُنْظَرُ: كتابه: المفصّل في تاريخ النحو العربيّ قبل سيبويه، ط ١، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٣٠١.

العربيّ، والمقدمة التي ينبغي أن تسبقه، قالت سهى نعجة: "المكوّن الصرفيّ مركزيّ في المنظومة اللغويّة؛ لأنَّه بؤرة الدائرة اللغويّة، فهو ركيزة الصوت، ومدخل النحو، وأسّ تنظيم الوحدات المعجميّة، وآلية الكشف عنها"[١]، ومع هذا فهو ظِلّ علم النحو، لا ينفصِل عنه، ولا يمكن دراسة تاريخه بمعزل عن دراسة تاريخ النحو العربيّ وتشكُّله.

وينطلقُ هذا البحث من فرضيّة علميّة مزدوجة؛ مؤدّاها في الجزء الأوّل منها أنَّ اكتمال الاكتشاف التصوّريّ والإجرائيّ لنظريّة الميزان الصرفيّ كان على يد الخليل بن أحمد الفراهيديّ شيخ سيبويه، والشخصيّة الأبرز حضورًا في كتابه.

وقد سبق إلى القول بنسبة اكتشاف الميزان الصرفيّ إلى الخليل بن أحمد كلٌّ من الباحثين: شوقي ضيف[٢]، وصلاح رَوّاي[٣]، ومحمد المختار ولد أبّاه الذي قال عن علاقة الخليل بن أحمد باكتمال اكتشاف الميزان الصرفيّ: "وطَّدَ قاعدة وضع الأوزان من حروف لفظة "فعل" لمقابلة أصول الكلمة، مع إيراد الحروف الزائدة بلفظها"[٤].

---

[١] سُهى فتحي نعجة، مدارج التحليل اللسانيّ في العربيّة، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٨م، ص١.

[٢] يُنْظَرُ: كتابُه: المدارس النحويّة، دار المعارف، مصر، ص ٣٥.

[٣] يُنظَرُ كتابُه: النحو العربيّ: نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، ط ١، دار غريب، مصر، ٢٠٠٣م، ص ١٧٤.

[٤] محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب، ط ٢، دار الكتب العلميّة، لبنان، ٢٠٠٨م، ص ٧٥.

ومؤدّى فرضية البحث في الجزء الثاني أنَّ الخليل بن أحمد في إكماله نظرية الميزان الصرفيّ وإنضاجها إنّما كان يستجيب لفكرة "الميزان" في سياق العلوم التجريبيّة والرياضيّة والشرعيّة التي كان العلماء يشتغلون بها في عصره وقُبيل عصره في القرن الثاني الهجريّ، وهذه الفكرة حاضرة على أبرز ما يكون في الكيمياء عند جابر بن حيّان الكيميائيّ المسلم المشهور الذي كان معاصِرًا للخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه في القرن الثاني الهجريّ، وهذه الاستجابة لا تعني ابتداءً أنَّ نظرية الميزان الصرفيّ في العربيّة مسلوخة عن نظرية الميزان في الكيمياء التقليديّة القديمة، لكنَّها تعني أنَّها متأثرة بها على الخصوص، وبغيرها من علوم القرن الثاني الهجريّ ومعارفه التي كانت البصرة أهمّ حاضرةٍ لها؛ لتصل نظريّة الميزان الصرفيّ إلى درجة الاكتمال النسبيّ بعد أن بدأ القول بها عند الإشارات الأولى لفكرة الاشتقاق في العربيّة، وهذه الإشارات مذكورة في أخبار متقدّمي النحاة واللغويّين كمعاذ الهرّاء الذي سنقف عند دوره في مسألة الميزان الصرفيّ؛ لنجيب عن سؤال آخر يتعلّق بعدم مقدرة معاذ الهرّاء على إكمال اكتشاف نظرية الميزان الصرفيّ، وقد كان قريبًا منها على بُعد خطوة واحدة، استطاع الخليل بن أحمد أن يخطوَها في ظِلّ حركة حضاريّة عامة كان الإسلام قد قاد المسلمين إليها منذ العصر الأمويّ؛ لهذا سيسعى البحث بمنهج تحليليّ تاريخيّ إلى فحص هذه الفرضيّة المزدوجة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما فكرة "الميزان" في المعرفة العلميّة الإنسانيّة القديمة؟

٢- ما الميزان الصرفيّ في العربيّة؟ وما أهميّته؟

٣- لماذا كانت البصرة المركز الأوّل للدراسات اللغويّة العربيّة؟

٤- ما علاقة التعريب في العصر الأمويّ بتطوير الدراسات اللغويّة العربيّة؟

٥- ماذا أضاف الخليل بن أحمد إلى فكرة "الميزان"؟

٦- إلى أيّ مدى يمكن تفسير نظرية الميزان الصرفيّ في سياق العلوم والمعارف غير اللغويّة؟

وتظهر أهميّة الموضوع في استعادة التأكيد العلميّ على أنَّ تطوّر النحو والصرف وسائر علوم اللغة لم يكن بمعزل عن تقنين العلوم الشرعيّة كالفقه وأصوله، كما لم يكن بمعزل عن النهضة العلميّة الحضاريّة في مجالات التحضّر الإنسانيّ كلها التي بدأها المسلمون منذ العصر الأُموي على أقلّ تقدير؛ ذلك أنَّه كما قال علي أبو المكارم: "من المستحيل دراسة قضية علميّة مهما بدَتْ منعزلة عن الاحتكاك الاجتماعي دون أن نضع في الاعتبار المستوى الفكريّ الذي أنتجَ هذه القضية"[(١)]؛ لذلك تجد إرهاصات العلوم ومقدماتها قبل العصر العبّاسيّ على شكل بدايات آخذة بالظهور والتطوّر؛ فتأسيس دولة الإسلام يستدعي بالضرورة الشروع ببرنامج حضاريّ يوازي الحضور السياسيّ والفكريّ للإسلام في البلاد المفتوحة، ويعوّض عن أُفولِ حضارتَي إمبراطوريّة الفُرس والروم في البلاد العربيّة وما حولها.

فالمسألةُ مسألةُ عقليّةٍ علميّةٍ ذاتِ منهجٍ علميّ صارم في توليد المعرفة الإنسانيّة، يظهرُ بوضوح في نهوضِه على دعامتين: الأولى: في

---

(١) يُنْظَرُ: علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربيّ وقضايا ونصوص نحويّة، دار غريب، مصر، ٢٠٠٧م، ص ٤٢.

استصحاب النقل بأشكاله كلّها من المعرفة النظريّة المجرّدة حتى التجريبيّة الموروثة. والثانية: في استيلاد المعرفة الجديدة بالعقل: نظرًا، وتجربةً، ومشاهدةً، وإعادة تجربة، وتمحيصًا للمنقول، واختبارًا له؛ قَصْدَ الوصول إلى نقطة معرفيّة جديدة بهويّة خاصّة دالّة على الحضارة الجديدة، وهي حضارة الإسلام.

فإعادة تشكيل أيّ معرفةٍ بهويّة جديدة شكلٌ من أشكال الابتكار والإبداع، لا يقلّ أهميّة عن ابتكارِ أوّل جديدٍ من غير سابقٍ، فتصبح وراثةُ الإسلام للحضارات السابقة وراثة تجديد، تتجاوز النقلَ المحض؛ لهذا لا نرى أهميّة للجدَل الخائب في أصالة النحو العربيّ، والصرف من ضمنه؛ ذلك أنَّه مدموغٌ بهويّة عربيّة إسلاميّة وإن كان قد تأثّر بما سبقه من معرفة لغويّة إنسانيّة؛ لأنَّ فيه هوية فِكر جديد في البحث أدّت إلى اختلافه عن الدراسات اللغويّة السابقة لدى اليونانيّين والهنود والفرس والصينيّين.

وقد رأى سيلفان أورو في تقديمه لكتابه المشترَك مع زملائه في تاريخ التفكير اللسانيّ ونشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب منذ أقدم عمل لغويّ عرَفه الإنسان في الحضارات القديمة أنَّ الأسباب التي تؤثّر في تطوّر المعرفة اللغويّة معقّدة أشدّ تعقيد، منها إدارة الدول الكُبرى، واختيار شكل رَسم اللغة، وعلاقة ذلك بالهويّة، والتوسّع الدينيّ، ونشوء وعيّ قوميّ مع عمليّة توحيد سياسيّ، والأسفار، والتجارة، والتماسّ بين اللغات، وتطوّر المعارف مثل الطبّ، وعلم التشريح، وعلم النفس[1]. وهذا

---

[1] يُنْظَرُ: سيلفان أورو، تاريخ التفكير اللسانيّ: نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب، ط ١، المركز الوطنيّ للترجمة، تونس، ٢٠١٠م، ج ١، مج ١، ص ٤٤-٤٥، ويُستحسَن مراجعة المقدمة كلّها، ص ١٩-٥٥.

يعني أنَّ دراسة مسألة مهمّة كمسألة الميزان الصرفيّ لا يجوزُ أن تكون مرورا عابِرًا بكلام عن جهود معاذ الهرّاء، والخليل، كأنَّهما ما كانا جُزءًا من نظام حضاريّ شموليّ عام، يخضعان له بالمعرفة، وبمنهج البحث العلميّ العام، وبالتأثُّر، وبالتأثير.

وللخليل بن أحمد الفراهيديّ كما سنرى أربعة إنجازات في فكرة الميزان: واحد: في الميزان العروضيّ، وثانٍ: في الميزان التصغيريّ، وثالث: في الميزان الصرفيّ، ورابع: في الميزان الموقعيّ في علم الإعراب، ولا يجوز النظر إلى هذه التطبيقات الأربعة لفكرة الميزان منفصلة؛ لأنَّها أشكال لفكرة واحدة، لا يمكنُ أن تصدر بهذا الاكتمال إلا عن شخصٍ واحدٍ.

وثمة دراسةٌ سابقة ببحث علمي نشره علي جاسب عبدالله في مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانيّة سنة ٢٠١٦م بعنوان: "الإشارات اللغويّة في مختار رسائل جابر بن حيّان: صورة أخرى لواقع الأبواب النحويّة في النصف الأوّل من القرن الثاني الهجريّ"[١] ذهب فيها إلى أنَّ الأبواب النحويّة والصرفيّة كانت ناضجة قبل النصف الأوّل من القرن الثاني الهجريّ بمعنى نضجها قبل كتاب سيبويه، معتمِدًا في كلامه أنَّ رسائل جابر كانت موجّهة إلى سيّده الإمام جعفر الصادق الذي توفي سنة ١٤٨ للهجرة[٢].

---

[١] يُنْظَرُ بحثه في: مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانيّة)، مج ٤١، العدد ٤، سنة ٢٠١٦م، ص ٧٣-٨٨.

[٢] يُنْظَرُ: علي جاسب عبدالله، المرجع السابق، ص ٧٤.

وهذا الاستنتاج غير دقيق؛ لأنَّ جابرًا كان قد اتّصل بالبرامكة رجال هارون الرشيد حتى نكبتهم سنة ١٨٧م، ثم اعتزل الناس حتى مات في حدود سنة ١٩٨ للهجرة وفق ترجيح جمهرة الباحثين[١] بعد أن عُمِّرَ طويلا، ولا يُعقل أن يعيش قرابة نصف قرن من غير إنجاز، ولا سيما أنَّ البرامكة كانوا يشجعونه على الإنجاز العلميّ؛ فالإشارات الواردة في رسائله فيها نظر، فبعضها من إضافات النُّسّاخ كما يبدو لأسبابٍ غير علميّة، ولا سيّما أنَّ الاضطراب بادٍ بينها لتفاوت النُّسَخ، ويمكن أن نحمل النصّ الذي يشير إلى ترتيب سيّده الذي لم يذكره بالاسم[٢] إلى ترتيب ما مضى من كتبه ورسائله، لا ما استأنفَه بعد ذلك. وما ذكره جابر بن حيّان من معلومات نحويّة وصرفيّة موافق لما في كتاب سيبويه، ودالّ على

---

[١] يُنْظَرُ: في حياة جابر بن حيّان واضطراب الباحثين في تفاصيلها ما كتبه: النديم، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥هـ/٩٩٥م) الفهرست، ضبطه وشرحه وعلّق عليه وقدَّم له: يوسف علي طويل، دار الكتب العلميّة، ط ١، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٥٤٦-٥٤٧. وفؤاد سزكين، تاريخ التراث الإسلاميّ: السيمياء والكيمياء – النبات والفلاحة، ترجمة مجموعة مترجمين، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤م، ج٤، ص ١٩٧-٢٠١. وزكي نجيب محمود، جابر بن حيّان، مكتبة مصر: المركز العربي للثقافة والعلوم، مصر، ١٩٦١م، ص ١١-١٩. ورحاب عكاوي، جابر بن حيّان الموسوعيّ العربيّ، دار الفكر العربيّ، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٦-٣١.

[٢] يُنْظَرُ: جابر بن حيّان، كتاب الماجد، ضمن كتاب: مختار رسائل جابر بن حيّان، عُني بتصحيحها ونشرها: ب. كراوس، مصوّرة مكتبة المثنّى ببغداد عن طبعة مكتبة الخانجي بمصر التي صدرت سنة ١٩٣٥م، ص ١١٥.

التأثير المتبادَل بين العلوم، لا على الأَوَّليّة بالضرورة من غير سندٍ تاريخيّ قاطع.

الميزان والمعرفة العلميّة:

فكرة الميزان فكرة قديمة تعود في صورتها الماديّة إلى الميزان التقليديّ الذي استعمله المصريّون قبل ألفين وخمسمائة سنة[١] من الميلاد تقريبًا، ثم انتشر في العالم القديم في بلاد الشام والعراق وفارس والهند والصين، وطوّرته الحضارات المتعاقبة كالرومان وغيرهم، وهو في جوهره يقوم على ثابتٍ يقيني يقيس شيئًا ويزنه ويقدّره تقديرًا صحيحًا، فالموزون به معيار ثابت محايد لا يكاد يخطئ كالمطلق، لكن الموزون نفسه محتاج إلى الضبط ليتحقّق التوازن والتساوي والاعتدال.

وعندما أَلَّفَتْ كاتي كوب، وزميلها: هارولد جولد وايت كتاب تاريخ الكيمياء؛ جعلا اسمه "إبداعات النار"؛ فقد تكون النار أقدم اكتشاف كيميائيّ دالّ على اختلاط عناصر معيّنة لإشعال النار، ثم تطوّرت هذه الفكرة إلى اختلاط العناصر الأخرى، لكنَّ الأمر المهمّ في خلط الأشياء أو العناصر الأربعة بالمفهوم التراثيّ: الهواء والماء والتراب والنار[٢]؛ لإنتاج شيءٍ جديد هو التناسب بينها في المقدار، والمقدار: هو المعنى اللغويّ لكلمة

---

[١] يُنْظَرُ: الموسوعة العربيّة العالميّة، لعدد كبير من الخبراء المتخصّصين، بإشراف: مؤسّسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط ٢، الرياض، ١٩٩٩م، ج ٢٤، ص ٥٣٢، مادة (الميزان).

[٢] يُنْظَرُ: كاتي كوب، وهارولد جولد وايت، إبداعات النار، ترجمة: فتح الله الشيخ، مراجعة: شوقي جلال، ضمن سلسلة عالم المعرفة التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، العدد ٢٦٦، سنة ٢٠٠١م، ص ٨.

"وزن" ومشتقاتها في العربيّة، قال ابن منظور: "وزن الشيءَ إذا قَدَّره"[١]، وقال التهانوي: "الميزان في اللغة: ما يُعرَفُ به قَدْرُ الشيء"[٢]، وذكَرَ مجالاته المعرفيّة، فهو في الشرع ما يُعرَف به مقدار الأعمال، وفي الصرف هو الوزن، وهو كذلك في العَروض، وعند المحاسبين هو ما يتبقّى من العدد، وهو في علم المنطق اسم مرادف له، وفي التنجيم اسم لِبُرجٍ معروف في السماء، وعند الصوفيّة هو العدالة، وهو العقل أيضًا[٣].

وبسبب الحاجة إلى التقدير سُمِّي علم الكيمياء عند العرب المسلمين علمَ الميزان أحيانًا؛ لأنَّ جابر ابن حيّان "جعل الميزان أساسَ التجريب"[٤]، وقد تبيّنتْ يُمنى طريف الخولي أنَّ للميزان في أعمال جابر ابن حيّان في القرن الثاني الهجريّ المعاني الآتية[٥]:

١- الميزان النوعيّ.

---

[١] يُنْظَرُ: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة دار الفكر، بيروت، مادة (وزن).

[٢] يُنْظَرُ: التهانوي، محمد علي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم وآخرين، ط ١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م، ج ٢، ص ١٦٧٢-١٦٧٣.

[٣] يُنْظَرُ: التهانوي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٦٧٢-١٦٧٣.

[٤] أحمد فؤاد باشا، التراث العلميّ للحضارة الإسلاميّة ومكانته في تاريخ العلم والحضارة، ط ١، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م، ص ١٥٢.

[٥] يُمنى طريف الخولي، بحوث في تاريخ العلوم عند العرب، مؤسّسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٨م، ص ٥٦.

٢- ميزان الكيميائيّين، وهو وزن مقدار الأجساد الداخلة في خلط أو مزيج.

٣- ميزان الحروف الدالة على الطبائع الأربع.

٤- الميزان كمبدأ ميتافيزيقيّ يرمز إلى التوحيد الإسلاميّ يُعادي الثنائيّة المانويّة.

٥- الميزان كتأويل ما ورد من ذِكر الميزان يوم الحساب.

وهذا يعني أنَّ جابر بن حيّان كان مَسكونًا في القرن الثاني الهجريّ بفكرة الميزان في مشروعاته العلميّة المتنوّعة في الكيمياء والطبّ والفلسفة والمنطق والهندسة، وإن كانت الكيمياء عليه أغلب؛ لأنَّه كان ينظر إلى العلم على أنَّه إنتاج مضبوط؛ فلا بُدَّ له من ضابطٍ ماديّ أو تصوّريّ، وهذه الفكرة بلا شَكٍّ كانت منتشرة بين علماء الإسلام، على غير تحديدٍ لأوّل من استعلنَها، وإن كانت بلا شَكٍّ أصلًا من أصول العلوم الطبيعيّة قبل الإسلام؛ لأنَّ القرآن الكريم عزَّزَها عدة مرّات كقوله تعالى: ﴿وأوفوا الكَيْلَ والميزانَ﴾ [سورة الأنعام، ١٥٢]، وقوله: ﴿اللهُ الذي أنْزَلَ الكتابَ بالحقِّ والميزانَ﴾ [سورة الشورى، ١٧] فصار من الممكن انتقالها إلى العلوم اللغويّة كالصرف والعروض.

الميزان الصرفيّ: الماهية والأهمّية:

الميزان الصرفيّ في العربيّة مِعيار[١] مجرّد، أو قانون[٢]، أو مقياس[٣] تُعرف به أحوال بنية الكلمة المجذّرة، وتُضبَطُ تجريدًا وزيادة وهيئة وحركات وسكناتٍ، وقد يُسمّى المثال[٤] والتمثيل[٥]. ويُقصَد بقَيدِ "المجذّرة": أنَّ ما ليس له جذر في العربيّة لا يدخله الميزان الصرفيّ؛ لأنَّه معيّار في وزن ما يدخله التصريف الاشتقاقيّ من الأفعال والأسماء حتى صار مصطلح "علم الاشتقاق" من الأسماء المرادفة لعلم الصرف.

والمعيار المجرَّد في الميزان الصرفيّ مأخوذ من كلمة "فعل" للثلاثيّ، تُزاد على آخرها لامٌ للمجرّد الرُّباعي، ولامانِ للمجرّد الخماسيّ، مع إبقاء حروف الزيادة المجموعة في كلمة "سألتمونيها" كما هي في الميزان الصرفيّ، وتقدير المعتلّ بالصحيح من الأصوات، وحذف المحذوف، ورَدِّ العوارض الصوتيّة في الاعتلال والإبدال والإدغام إلى ما يجب أن تكون عليه بالنظير الصحيح من الأبنية والأصوات، بمعنى تأكيد وجود عارض

---

(١) يُنْظَرُ: عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصى في علم التصريف، ط ١، مكتبة العروبة، الكويت، ٢٠٠٣م، ج ١، ٤٧. وممدوح عبد الرحمن الرمالي، تطوّر التأليف في الدرس الصرفيّ: المصطلحات والمفاهيم والمعايير، بلا ناشر، مصر، ٢٠٠٤م، ص ٢٤.

(٢) يُنْظَرُ: عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصى في علم التصريف، ج ١، ص ٤٧..

(٣) يُنْظَرُ: عبده الراجحي، التطبيق الصرفيّ، دار النهضة العربيّة، بيروت، بلا تاريخ نشر، ص ١٠.

(٤) يُنْظَرُ: عبده الراجحي، المرجع السابق، ص ١٠.

(٥) يُنْظَرُ: عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصى في علم التصريف، ج ١، ص ٤٧.

صوتيّ يستدعي تفسيرًا يُحقّق الانسجام بين الميزان الصرفي والكلمة الموزونة التي لحقها عارض صوتيّ، وهذا الذي استدعى من اللغويّين الاجتهادَ في تقديم تفسير لحالة المباينة بينه وبين الكلمة الموزونة على سبيل تفسير المفارقة بين البنية العميقة المهملة والبنية السطحيّة الناجزة[١].

والميزان الصرفيّ أساس نظريّة الصرف العربيّ ومُبتَناها، حتى وَصَفَه محمد عبد العزيز عبد الدايم بأنَّه "دُرّة الصرف العربيّ"[٢]؛ إذ به يُعرَفُ البناء الصحيح من البناء الفاسد، والمقبول من الشاذّ[٣] من أبنية العربيّة المجرّدة والمزيدة، وهو مدخل تعريب الكلمات الأعجميّة[٤] حتى صارت اللغة العربيّة به قادرةً على التكيّف[٥] الدائم مع متطلبات الكتابة في العلوم والفنون إن أُحْسِنَ استثمارُه.

---

[١] يُنْظَرُ: محمد عبد الجبّار بوشعالة، منزلة الوزن الصرفيّ بين الوزن العروضيّ والوزن التصغيريّ، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصريف، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيّات، تونس، ٢٠٠٩م، ص ٢٩٨-٢٩٩.

[٢] يُنْظَرُ: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظريّة الصرف العربيّ: دراسة في المفهوم والمنهج، ضمن سلسلة حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، ٢٠٠١م، الرسالة ذات الرقم ١٥٨، ص ٤١.

[٣] يُنْظَرُ: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، تطور التأليف في الدرس الصرفيّ، ص ٢٤، وفي الكتاب كلام جميل عن فوائد الميزان الصرفي، ص ٢٨.

[٤] يُنْظَرُ: سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغويّ في العربيّة، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٤م، ص ٣٧.

[٥] يُنْظَرُ: هوارد ر. تيرنر، العلوم عند المسلمين، ترجمة: فتح الله الشيخ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة ضمن المشروع القومي للترجمة، ط ١، مصر، ٢٠٠٤م، ص ٤٦.

لكنَّ ذروة سنام الميزان الصرفيّ في تقديمه الأنموذج المعياريّ لأبنية الكلمة في العربيّة من حيث الوزن وتحديد مواضع الزيادة، أما ما سبق هذا الأنموذج من التنبُّه إلى فكرة الاشتقاق فيُعدّ مقدّمات مهمّة أدت إلى نضج الفكرة لاحقًا بتقنين معياريّ يحدّد معايير الأبنية المجرّدة، ويُحدّد مواضع الزيادة المنتظمة المطّردة من جهة، كما يحدّد تقنيات ردّ المزيد إلى المجرَّد، والتنبّؤ بما يمكن أن يدخل العربيّة من أبنية جديدة كانت مُهملة بانتظار بثّ روح الدلالة فيها.

وعلى هذا التصوّر يكون دَورُ معاذٍ الهرّاء المتوفّى في حدود سنة مئة وتسعين للهجرة بعدَ أن عُمِّرَ طويلًا محصورًا في علم الصرف بالاهتداء إلى فكرة تقليب الاشتقاقات اللغويّة، والقياس على بعضها، لا إلى تقنينها بتصوّر نظريّ قابل للتحوّل إلى إجراءات في الطرْد والعكس والاستعمال والإهمال، فليس من الصعب في العربيّة الاهتداء إلى أنَّ الكلمات: "فَهِمَ، فاهِم، مَفْهوم، فَهيم، إفهام، تَفَهُّم، تفاهُم، ..." تعود إلى مجموعة منتظمة في الترتيب والظهور، تتكوّن من الحروف "ف ه م"، لكنَّ الصعب تقنين هذه الأشكال بشكل مُغلَق على أبنية محدّدة في الإمكان، وإن كان بعضُها لا كلّها ناجزًا في الاستعمال؛ إذ لم ترِ المصادر شيئًا من هذا النُّضْج التصوّريّ في أخبار معاذ الهرّاء وأقواله وآرائه.

وما استخلصَه السيوطيّ في القرن العاشر من قصّة تقليب معاذ الهرّاء الفعلَ "أزَّ"[1] لا يدلّ على أكثر من التمرُّن في الاشتقاقات أو ما

[1] يُنْظَرُ: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان، ج ٢، ص ٢٩١.

يُعرَف بـــ"مسائل التدريب"، أو "مسائل التمرين"[١] من غير الركون إلى تصوّر نظريّ يضبط اشتقاقات الكلمة؛ لهذا استبعد معظم الباحثين نسبةَ أوليّة وضع علم الصرف إليه، وبالاستتباع نفي وضع الميزان الصرفي عنه[٢]؛ لأنَّ تقنين الميزان الصرفيّ تمثّلًا وتطبيقًا يستدعي عقلًا ذا منهجٍ علميّ رياضيّ، حَباه الله سبحانه وتعالى الخليلَ بن أحمد الفراهيديّ.

تقنينُ البصرةِ النحوَ والصرفَ والمعجم بين سؤال الاختيار وجوابه:

لا يمكنُ بناء حضارة علميّة على جهود فرديّة مبعثرة متناثرة في بلاد مترامية الأطراف؛ لأنَّ من متطلبات ذلك البناء الحضاريّ توفير وحدة في المكان، تصلح لاجتماع العلماء الذين سيشيّدون صروح الحضارة في المجالات كلّها. وقد كانت البصرة بموقعها الجغرافيّ على فم الخليج العربيّ، وامتزاج أهل الحضر والوَبر فيها، ومقربتها من البوادي العربيّة خير مكان لالتقاء علماء العربيّة فيها الذين وفدوا إليها من أماكن مختلفة؛ إذ لم يكن ميلاد أبي الأسود الدؤليّ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وعيسى ابن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه فيها، بل قدموا إليها لأسباب مختلفة، وقَدَر محتوم؛ لتكون البصرة مركزهم العلميّ، وليكونوا مُشَيّدي صَرح علوم العربيّة في النحو والصرف والمعجم، وغير ذلك من علوم العربيّة.

---

[١] صلاح روّاي، النحو العربيّ: نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، ص ٣٨٧.

[٢] يُنْظَرُ: عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصى في علم الصرف، ج ١، ص ١٤-١٦. وصلاح روّاي، النحو العربيّ: نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، ص ٣٨٦. وخليل إبراهيم العطية، علم الصرف عند الكوفيّين، مجلة الدراسات اللغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث، السعودية، مج ١٩، العدد الثاني، ٢٠١٧م، ص ١٨٠-١٨١.

وقد كانت البصرة حتى بناء مدينة بغداد عاصمة ثقافيّة علميّة للمسلمين، فهي "نقطة التقاء الطرق الصحراويّة الآتية من شبه الجزيرة العربيّة، والشام، والطرق الصحراوية المتجهة إلى فارس والهند "[١]، وهذا يعني أنَّها نقطة التقاء الثقافات القديمة كثقافة بلاد فارس القادمة من الشرق، ومثلها ثقافة الهند، وبتأثير أقلّ ثقافة الصين القادمة من الشرق الأبعد أو الأقصى. وكثقافة السريان والرومان والأقباط القادمة من الغرب في الشام ومصر عدا ما في العراق من بقية ثقافة قديمة. يُضاف إلى هذا ما يأتي إليها من ثقافة الجنوب في الجزيرة العربيّة واليمن.

وهذا الموقع المتميّز في قلب العالم القديم يجعل منها مدينة التأثّر الحضاريّ المتوازن الذي يهضم المعرفة الوافدة، ويُعيد إنتاجها بإضافات جديدة وبهوية ثقافيّة فكريّة خاصّة؛ إذ كانت على "مشارف البادية موطن الأساليب الفصيحة واللغة السليمة من شوائب اللحن والدخيل، وفيها سوق المربد التي يلتقي فيها شُعراء العربيّة في أحد أضخم أسواقهم الأدبيّة"[٢]؛ لأنَّ تلاقي الثقافات المتنوّعة على ثقافة فكريّة قويّة كثقافة الإسلام مُؤذِنٌ بثقافة أقوى أثرًا، وأوضحَ شخصيّةً.

ولم تكن ثمارُ الجهود العلميّة الإسلاميّة خارج البصرة بعيدةً عن الحضور في بيئة البصرة العلميّة؛ لأنَّ العالم القديم لم يكن جُزرًا معزولة، كما قد يتخيّل بعض الناس، بل كان على تواصل واتصال، وكان القادة والعلماء والأدباء حديث الناس الذي يحرصون على تتبّعه، فرسائل عبد

---

[١] يُنْظَرُ: علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو، ص ٥٨.

[٢] يُنْظَرُ: مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المذاهب النحويّة في ضوء الدراسات الحديثة، ط ١، المكتبة الفيصلية، السعودية، ١٩٨٦م، ص ١٩-٢٣.

الحميد الكاتب، وابن المقفّع، والجاحظ سارتْ بها الرُّكبان في العالم الإسلاميّ، وهم أحياء يُرزَقون.

وفي البصرة حيث كان الخليل بن أحمد يعيش، كان صديقه عبدالله بن المقفّع يعيش فيها، "وقد أفاد كثيرًا من صُحبة صديقه عبدالله بن المقفّع، فقد قرأ كثيرًا من البحوث المترجمة من اللغة اليونانيّة والفارسيّة والهندية، وبخاصة ما يتّصل منها بالعلوم الرياضيّة والموسيقيّة والفلسفيّة، وكان لذلك أثرُه في تفوّقه ونبوغه في كثيرٍ من علوم اللغة والأدب"(١).

وهذا يعني أنَّ العلوم والمعارف والثقافات كان تؤتي أُكلَها في منهج البحث، وفي نقلِ فكرةٍ علميّة من مجال إلى مجالٍ بعد إخضاعها لمواصفات العلم الجديد، فقد كان من يقين جابرِ بن حيّان معاصرِ الخليل بن أحمد أنَّ "إعطاء الحدّ أعظمُ ما في الباب"(٢)، ومثّل على ذلك بحدّ "الإيقاع"، فقال: "الإيقاعُ حدّه أنَّه تأليفٌ عَدَديّ"(٣)، وأثبَتَ صحّة هذا الحدّ المعرفيّ خارج الكيمياء والرياضيّات بما عملَه أهلُ العروض، فقال: "ثم كان ذلك التأليف إنّما يكون بحركةٍ وسكونٍ، والمتحرّك والساكن إذا أُلِّفا في كلامٍ أو إيقاعٍ، فأكثر ما يكون من الحركات أربعة متوالية في مثل قَول أصحاب "فَعَلَتُنْ"، وأكثر ما يجتمع ساكنان في مثل قولهم "فاعِلاتُنْ"، والألف والنون ساكنان"(٤). أمّا في الكيمياء فالتأليف العدديّ الموزون شرط في الوصول إلى المزيج الصحيح المطلوب، أو ما صارَ يُعبَّرُ عنه بوزن

(١) مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) جابر بن حيّان، كتاب الأحجار، ضمن: مختار رسائل جابر بن حيّان، ص ١٣٨.

(٣) جابر بن حيّان، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٤) جابر بن حيّان، المصدر نفسه، ص ١٣٨-١٣٩.

عناصر المعادلات الكيميائيّة في الكيمياء الحديثة. وفي الرياضيات لا تنطبق المتوالية الحسابيّة من غير تأليفٍ بقيَمٍ عدديّة منتظمة، أي: موزونة.

لكنَّ المهمّ في نصّ جابر بن حيّان أنَّه ذكَرَ في نصّه الخطير حَدًّا علميّا معرفيّا عامّا لكلّ إيقاع، بأنَّه تأليف عدديّ، أي: سلسلة منتظمة من المتواليات الإيقاعيّة، ودلَّلَ على صِحّة هذا الحدّ القديم في علم الإيقاع باستثمار أهل العروض له ببنائه على متحرّك وساكن؛ فيكون الخليل بن أحمد قد اختبرَ هذا الحدّ في الإيقاع في الشعر العربيّ، فاكتشف بناءَه على ساكنٍ ومتحرّك، ثم أضاف إلى هذا الاكتشاف اكتشاف الدوائر العروضيّة؛ لأنَّ الشعر إيقاع، قال شوقي ضيف عن وضع الخليل العروضَ: "كان يعرف علم الموسيقى، وعلى هَديه أو باستيحائه وضع عروض الشعر وموازينه"[1].

وهذا أبو سعيد السيرافيّ في شرحه كتاب سيبويه يشرح التأليف العددي بطريقة الميزان، فيقول: "الغناء يحتاج إلى ألحان موزونة ونغم منظومة، تُكرَّر على مقاديرَ من الحروف، بسبب لا يختلف، فلا يجوز أن يُحمَل ذلك إلا على كلام موزون يكون قدر بعضِه إلى بعضٍ معروفًا، ولولا ذلك ما احتيجَ إلى المنظوم، وهذا في جميع الألسنة، ما أرادوا الترنّم به والغناء من الكلام كان موزونًا، ومنهم من يلزم حرفًا بعينه من

[1] يُنْظَرُ: شوقي ضيف، الفنّ ومذاهبه في النثر العربي، ط ١٠، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م، ص ١٢٥.

الوزن، ومنهم من يعتمد على اتفاق الوزن ومقدار الحروف، وإن لم يقف على حرف معلوم"[١].

ومعرفة جابر بن حيّان بالعروض تدلّ على سرعة انتشار عروض الخليل في العراق آنذاك بمصطلحاته وتصوّراته، كما تدلّ على فهم جابر الأسسَ الرياضيّة الإيقاعيّة لعلم العروض بناءً على فكرة الإيقاع المنتظَم، وتدل على أنَّ جابر بن حيّان أشهر علماء الإسلام في الكيمياء لم يكن بعيدًا عن الخليل بن أحمد الفراهيديّ إذ كان يتنقّل في بلادِ فارس والعراق والشام، ولا سيّما في طُوس والكُوفة، وكانت حياتُه على الراجح والتقريب بين سنتي ١٢٠-١٩٨ للهجرة/٧٣٨-٨١٣ للميلاد[٢]، وقد ذكرت يُمنى

---

[١] يُنْظَرُ: أبو سعيد السيرافيّ، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م، ج ٥، ص ٧٨.

[٢] يُنظر في حياته واضطراب الباحثين في تفاصيلها ما كتبه: النديم، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥ه/٩٩٥م) الفهرست، ضبطه وشرحه وعلّق عليه وقدَّم له: يوسف علي طويل، دار الكتب العلميّة، ط ١، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٥٤٦-٥٤٧. وفؤاد سزكين، تاريخ التراث الإسلاميّ: السيمياء والكيمياء – النبات والفلاحة، ترجمة مجموعة مترجمين، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤م، ج ٤، ص ١٩٧-٢٠١. وزكي نجيب محمود، جابر بن حيّان، مكتبة مصر: المركز العربي للثقافة والعلوم، مصر، ١٩٦١م، ص ١١-١٩. ورحاب عكاوي، جابر بن حيّان الموسوعيّ العربيّ، دار الفكر العربيّ، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٦-٣١.

طريف الخولي أنَّه قد اكتُشِفَ مَعْمَل مَهيب لجابر في الكوفة في ناحية تُسمّى بوابة دمشق[١].

فهل الميزان الصرفيّ والتصغيريّ يدخلان تحت حدّ الإيقاع؟ سنؤجّل الجواب إلى موضعه من البحث.

التعريب في العصر الأمويّ وعلوم العربيّة:

كان قرار الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين ابتداء من سنة ثمان وسبعين للهجرة قرارًا سياديًّا مهمّا في بناء هويّة ثقافيّة حضاريّة خاصّة بالمسلمين؛ إذ نقل هذا القرار "الدواوين من اللغات الأجنبيّة الفارسيّة واليونانيّة والقبطيّة إلى اللغة العربيّة؛ لإزالة النفوذ الأجنبيّ من مؤسّسات الدولة الإداريّة والماليّة"[٢]، وتحقيق الوحدة اللغويّة لدولة الإسلام.

وقد نتج عن هذا القرار تسارع تعلّم غير العرب اللغة العربيّة، وبدء ترجمة العلوم والمعارف من اللغات الأخرى إلى اللغة العربيّة بدعم من أُولي الأمر، فالأمير الأمويّ خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان المتوفى في السنة الثانية بعد المئة الأولى من الهجرة أَمَرَ بنقل بعض كتب

---

[١] يُنْظَرُ: مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المذاهب النحويّة في ضوء الدراسات الحديثة، ص ١٩-٢٣.

[٢] يُنْظَرُ في هذا القرار وأبعاده وأسبابه ونتائجه ما كتبه: علي محمد الصلابي، الدولة الأمويّة: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، المجلد الأول، ص ٦٦٣، وللتوسّع ينظر: ص ٦٦٣-٦٦٥.

الكيمياء والطبّ من اليونانيّة إلى العربيّة، واشتغل بالكيمياء وألف فيها قصائد حتى صار أوّل كيميائيّ مسلم معروف(١).

وهذا يعني أنَّ قرار التعريب نَشَرَ المعرفةَ الحضاريّة للحضارات السابقة على نطاق واسع بين المسلمين، وفي الوقت نفسه ألزم علماء العربيّة على العمل في مشروع تقنينها في النحو والصرف والمعجم والعروض والخطّ؛ إذ صارت به لغة الحياة الرسميّة، فكانت النتائج الحقيقيّة المؤثّرة في العصر العباسيّ بعد قرن تقريبًا، لكنَّ المقدمات كانت قبل أُفول القرن الأوّل الهجريّ.

وكان التعريب يستدعي تطويع ألفاظ العربيّة للمعاني العلميّة، كما كان يستدعي اجتراح ألفاظ جديدة، وهذا كلّه محتاج إلى تقنين نظام بنية الكلمة العربيّة، فكان لا بُدَّ من اكتشاف ضابط يضبط مباني العربيّة، فكان الميزان الصرفيّ "أبجدية الدراسات الصرفيّة" كما قال ممدوح عبد الرحمن الرمالي(٢)؛ لأنَّه باب تعريب الألفاظ الأجنبيّة قديمًا وحديثًا.

وقد سبق قرارَ عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين بسنتين قرارٌ اقتصاديّ مهم بتعريب النقود، وإصدار الدرهم الأمويّ من الذهب الذي كانت له مقاييس علميّة غاية في الدقّة في الحجم والوزن، وقد صارَ هذا الدرهم معيار الوزن في تجارب العلوم الطبيعيّة، وغيرها.

---

(١) للتوسّع في دور خالد بن يزيد في العلوم الطبيعيّة، يُنْظَرُ ما كتبه: فاضل خليل إبراهيم، خالد بن يزيد: سيرته واهتماماته العلميّة: دراسة في العلوم عند العرب، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٤م، ص ٩٧-١٦٠.

(٢) يُنْظَر كتابه: تطوّر التأليف في الدرس الصرفيّ: المصطلحات والمفاهيم والمعايير، ص ٢٤.

الخليل بن أحمد وفكرة الميزان:

ثمة أربعة موازين في العربيّة نطمئنّ إلى أنَّ الخليل بن أحمد قد اهتدى إليها متأثّرا بالسياق المعرفيّ العلميّ من حوله، ومضيفاً إلى كلّ ميزان منها ما يحقّق له هويّته الخاصّة به، وهذه الموازين الأربعة هي:

١- ميزان الشعر المعروف بعلم العروض.

٢- الميزان التصغيريّ في باب التصغير.

٣- الميزان الصرفيّ في علم الصرف.

٤- الميزان الموقعيّ في علم الإعراب.

الميزان العروضيّ:

لا خلاف بين العلماء قديمًا وحديثًا في أنَّ الخليل هو الذي اهتدى إلى علم العروض، فوضع أوزان الشعر العربيّ، وضبطه بتفعيلاته، وبدوائره، وبمصطلحاته الدالّة على مداخله في البحور والزحافات والعلل والقافية، وبناه على فكرة المقطع، لا على فكرة الكلمة المعجميّة [١].

وقد جاءت كلمة "الميزان" في اسم بعض كُتب علم العروض، ككتاب: "ميزان الذهب في صناعة شعر العرب" للسيد أحمد الهاشميّ، وكتاب: "الأدب الرفيع في ميزان الشعر وقوافيه" لمعروف الرصافي، وكتاب: "ميزان الشعر" لبدير متولي، وغير ذلك من كتب العروض.

---

[١] يُنْظَرُ في بسط الفكرة ما قدّمه: محمد عبد الجبّار بوشعّالة، في بحثه: منزلة الوزن الصرفيّ بين الوزن العروضيّ والوزن التصغيريّ، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصريف، ص ٢٨٩-٢٩٢.

الميزان التصغيريّ:

يرِدُ الميزانُ التصغيريّ في باب التصغير من علم الصرف، فقد ذكر المبرّد عن الأصمعيّ عن المازنيّ أنَّ الخليل بن أحمد قد قال: "وضعتُ التصغير على ثلاثة أبنية؛ على "فلس"، و"درهم"، و"دينار"، وذلك أنَّ كلّ تصغير لا يخرج من مثال: "فُلَيْس"، و"دُرَيْهِم"، و"دُنَيْنِير"، فإن كانت في آخره زائدة؛ لم يُعْتَدَّ بها، وصُغِّرَ على أحد هذه الأمثلة، ثم جيءَ بالزوائد مُسْلَمةً بعد الفراغ من هذا التصغير"(١).

وقد أكّد غيرُ واحد من اللغويّين والنحاة وَضْعَ الخليلِ بن أحمد الميزانَ التصغيريّ، فقال ابن يعيش: "قيلَ للخليل: لِمَ تُثبِتُ التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدتُ معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار، فصار "فلس" مثالا لكلّ اسم على ثلاثة أحرف، و"درهم" مثالا لكلّ اسم على أربعة أحرف، و"دينار" مثالا لكلّ اسم على خمسة أحرف، رابعها حرف علّة"(٢).

وقد ذكر المراديّ نحو هذا الخبر، فقال عن أوزان التصغير الثلاثة: "هذه الأوزان الثلاثة من وَضْعِ الخليل رحمه الله، فقيلَ له: لِمَ بنيتَ

---

(١) يُنْظَرُ: المبرِّد، محمد بن يزيد الأزدي البصري، المقتضَب، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضَيْمة، مصورة: عالم الكتب، بيروت، د. ت. ج ٢، ص ٢٣٦.

(٢) يُنْظَرُ: ابن يعيش، يعيش بن علي الحلبيّ، شرح المفصّل، نشرة المطبعة المنيريّة المعتمدة للتدريس في الأزهر الشريف، مصر، ج ٥، ص ١١٦.

المصغَّرَ على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدتُ معاملة الناسِ على فلسٍ ودرهم ودينار"[١].

والميزان التصغيريّ ليس مطابقًا للميزان الصرفيّ، فوزن الاسم "أحْمَد" في الصرف "أفْعَل"، ولكنّه عند تصغيره على "أحَيْمِد" يصبح وزنه التصغيريّ على "فُعَيْعِل"، وليسَ على "أُفَيْعِل".

والميزان التصغيريّ في أوزانه المجرّدة الثلاثة: "فُعَيْل"، و"فُعَيْعِل"، و"فُعَيْعِيْل" يجعل الحرفين: الأول والثاني من الاسم في حُكم الحرف الأصليّ، ويضبطهما بالضمة والفتحة على التوالي، ويزيد بعدهما ياءَ لينٍ ساكنةً بتأليفٍ عدديّ؛ لهذا يقترب من فكرة الميزان الصوتيّ عند بعض علماء علم الأصوات الحديث[٢] الذي يعترف بالناجز المستعمل لا بما تقتضيه قوانين القياس على الصحيح من غير عوارض صوتيّة، فوزن "قالَ" هو "فالَ"، لكنَّ الخليل بن أحمد كان واضِحًا في رفض الميزان الصوتيّ في التصغير وغيره من أبنية الصرف العربيّ، فقال: "وإنَّما القياس على أصل الكلمة، لا على العرَضِ الداخل"[٣].

---

[١] يُنْظَرُ: المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربيّ، مصر، ٢٠٠٨م، ج ٣، ص ٤٢١.

[٢] يُنْظَرُ في فكرة الميزان الصوتيّ: يحيى عبابنة، الصرف العربيّ التحليليّ: نظرات معاصرة، ط ١، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن، ٢٠١٦م، ص ٢٦-٢٧.

[٣] يُنْظَرُ: ابن سعيد المؤدِّب، أبو القاسم بن محمد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر، سورية، ٢٠٠٤م، ص ١٩٦م.

الميزان الصرفيّ:

يترجّح لدينا أنَّ الخليل بن أحمد هو الذي وَضَعَ الميزانَ الصرفيّ في صورته النهائيّة ذات التصوّرات النظريّة المتماسكة المتناسقة منهجيًا، والخطوات الإجرائيّة المضبوطة، والتقنينات التي تحدّد أوزان العربيّة تحديدًا مغلقًا، تظهر فيه الأوزان المستعملة باطّرادٍ، أو بقلّةٍ، أو بشذوذٍ، أو بإمكانٍ، في صيغتها الاسميّة والفعليّة على التجريد والزيادة.

وهذه الصورة النهائيّة هي التي تجعلنا نرجّح النسبة إليه من غير أن يعني هذا أنَّ الخليل بدأ تفكيره اللغويّ من إناء فارغ؛ لأنَّه مسبوق بثلاثة أجيال من اللغويّين والنحاة الذين اشتغلوا بتقنين العربيّة منذ أبي الأسود الدؤليّ المتوفّى في السنة التاسعة والستين من القرن الأوّل؛ الأمر الذي يعني أنَّ أعمال الخليل تتويج تنظيريّ لجهود قرن من الاشتغال في العربيّة، لكنَّ العُرف العلميّ ينسب دائمًا الهدَف لمن يسجّله، وليس لمن يمهّد له أو يصنعه، كما في عالم الكرة.

وثمة ستة أدلة مؤيّدة لما نذهب إليه، وهي:

الدليل الأوّل: أنَّ الخليل بن أحمد قد وضع موازين الشعر العربيّ كلّها في علم العروض، كما وضع الميزان التصغيريّ. وهذا النوعان من الموازين يؤكّدان أنَّ من يضعهما لا يبعد عنه الاهتداء إلى الصورة الكاملة من الميزان الصرفيّ؛ ذلك أنَّ هذين الميزانين يقومان على التجريد العقليّ للمستعمَل اللغويّ الإيقاعيّ ضمن البنية المقطعيّة؛ لأنَّ العروض مقاطع تتّحد لتصبح تفعيلات؛ ولهذا كانت غير ذات تجذير لغويّ، فالتفعيلة "متفاعلاتن" صيغة غير لغويّة، لكنَّها تركيب مقطعيّ يشكّل تفعيلة عروضيّة، وصيغة "فُعَيْعِل" في تصغير "دِرهَم" على "دُرَيْهِم" صيغة مقطعيّة

صوتيّة؛ لأنَّ الميزان الصرفيّ في علم الاشتقاق للاسم الذي على وزن "فعلل" من الرُّباعيّ المجرّد يجعل الوزن الصرفيّ للاسم "دُرَيْهِم" على صيغة "فُعَيلِل"، لا على صيغة "فُعَيْعِل".

الدليل الثاني: أنَّ الخليل بن أحمد وضَع في مقدمة معجم العين أساس التجذير في العربيّة حين قال: "كلام العرب مبنيّ على أربعة أصنافٍ؛ على الثنائيّ، والثلاثيّ، والرباعيّ، والخماسيّ؛ فالثنائيّ على حرفين نحو: "قَدْ"، ...، والثلاثيّ من الأفعال نحو قولك: "ضَرَبَ"، ... ومن الأسماء، نحو: "عُمَر"، ...، والرباعيّ من الأفعال، نحو: "دَحْرَجَ"، ...، ومن الأسماء، نحو: "عَبْقَر"،... والخماسيّ من الأفعال، نحو: "اسْحَنْكَكَ"،...، ومن الأسماء، نحو: "سَفَرْجَل"....، وليس للعرب بناء في الأسماء، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف"[1]. والتجذير أساس الاشتقاق في العربيّة، وعلى هذا فهو أساس الميزان الصرفيّ مع التنبّه إلى أنَّ البناء الثنائيّ لا يدخله الميزان الصرفيّ في الاشتقاق إلا بتشديد ثانيه ليلحق بالبناء الثلاثيّ.

الدليل الثالث: أنَّ سيبويه سمّى معرفة الزوائد في العربيّة عند تفصيله الحديثَ في أبنية العربيّة ومواضع الزيادة بِـ"علم حروف الزوائد" فقال: "هذا باب علم حروف الزوائد"[2]، وأتبعه بأبواب مفصّلة في حدود

---

[1] يُنْظَرُ: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠م، مقدمته ص ٤٧-٤٨. ومع ما دار حول كتاب العين من تشكيك إلا أنَّ مقدمته تكاد تسلم من التشكيك في صحة نسبتها إلى الخليل بن أحمد.

[2] يُنْظَرُ: سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م، ج ٤، ص ٢٣٥.

مائتي صفحة[١] إلى أن قال "فهذا حال كلام العرب في الصحيح والمعتلّ"[٢]. والتسمية بـــ"العلم" تشير إلى الصيغة التصوّرية الكاملة تقريبًا، وهي تدلّ في الكتاب على إقرار سيبويه بأنَّ التنظير لأبنية المجرّد والمزيد في العربيّة قد وصل تمامه، وهو في هذا الباب كلّه يضع القوانين مُسلَّمات إلا ما فيه وجهة نظر، فيكون عن الخليل، ليس غير، ثم إنَّ الصورة التي عرضها سيبويه في الكتاب لأبنية العربيّة ومواضع الزيادة هي التي استقرَّ عليها الدرس الصرفيّ في العربيّة لاحقًا، فنكون أمام احتمالين: أحدهما: أن تكون هذه الصورة التنظريّة التقنينيّة من تطوير سيبويه، أو أن تكون من إبداع الخليل. فأمّا الاحتمال الأوّل فبعيد؛ لأنَّ الباب ليس خالصًا لسيبويه، ففيه سؤالات للخليل، وإجابات منه، وآراء منقولة عنه؛ وأبواب بتمامها مأخوذة عنه كما في "باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو"[٣]؛ إذ قال في آخره: "وجميع هذا قول الخليل"[٤]. وهذا يقوّي الاحتمال الثاني، بل يدفع بنا إلى القول بأنَّ سيبويه تملكه العجب والدهشة من استيلاء عقل شيخه على هذا التأطير، فَسَمّاه علمًا.

الدليل الرابع: أنَّ أساس الميزان الصرفيّ في المصادر التي تَؤُول إلى أبنية الاسم، وهي أكثر من أبنية الفعل، ومصطلح "مصدر" من إضافات الخليل بن أحمد، قال ابن سعيد المؤدِّب: "وأوّل من سمّاه مصدرًا

---

(١) يُنْظَرُ: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣٥-٤٣١.

(٢) يُنْظَرُ: سيبويه، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٣١.

(٣) يُنْظَرُ: سيبويه، المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٧٦-٣٨١.

(٤) يُنْظَرُ: سيبويه، المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٨١.

ووسمه به الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن البصريّ"[١]، فهذا المصطلح يدلّ على تصوّر نظريّ وصل إلى تحديد أصل بداية العمليّة الاشتقاقيّة للكلمة العربيّة في مستوى التصوّر؛ لتكون الخطوة اللاحقة في تحديد مواضع حروف الزيادة في الكلمة العربيّة.

الدليل الخامس: ثمة مخطوط لم نستطع الاطّلاع عليه في مكتبة بودليانا في إنجلترا بعنوان: "جواب عن سؤال: لِمَ استعملَ اللغويون مثالَ (فعل)"؟ رقمه ١٠٦٥/١ ذكر مُفهرسوه أنَّه للخليل بن أحمد الفراهيديّ، وأنَّه لا يوجد منه نسخة أخرى في العالم[٢] حسب اطلاعهم. وهذا المخطوط يشير عنوانه إلى علّة اختيار معايير الميزان الصرفي من (فعل) ومشتقاتها، وهذا التعليل عندما يصدر عن الخليل فإنَّه يعدّ تعليلا لعمله في الميزان الصرفيّ، وإن تواضَع فنسب المعيار إلى اللغويّين. وإن لم تكن المخطوطة للخليل؛ فإنَّ نسبتها إليه مبنية على اشتهار فكرة نسبة معايير الميزان الصرفيّ إلى الخليل بن أحمد، وهذه الشهرة دليل من العقل الجمعيّ للأمّة على أنَّ هذا العمل في صورته التي استقرَّ عليها الميزانُ الصرفيّ إنّما هو من فِكْر الخليل بن أحمد الفراهيديّ تنظيرا وإجراءً وتفسيرًا بعد استيعاب المقدّمات المعرفيّة التي أدّت إلى هذا التأطير من أعمال اللغويين وغيرهم من المشتغلين بالمعارف والعلوم والفنون في عصره وما سبقه.

---

[١] ابن سعيد المؤدِّب، دقائق التصريف، ص ٦٠م.

[٢] يُنْظَرُ: فهرس المخطوطات في خزانة التراث التي أعدَّها مركز الملك فيصل في السعودية، وأعطاه رقم ٥٦٣٧٤ على موقع المكتبة الشاملة بالرابط: https://www.minhajsalafi.com/kutub/faharese/Web/5678/052.html

الدليل السادس: تصريح بعض الباحثين بنسبة وضع الميزان الصرفيّ إلى الخليل بن أحمد كشوقي ضيف، وصلاح روّاي، ومحمد المختار ولد أبّاه[١].

والميزان الصرفي في الصورة الخليليّة نقلةٌ منهجيّة نوعيّة في ضبط أبنية العربيّة؛ إذ حوَّل أبنيتها إلى معايير مجرّدة[٢]، ثابتة، وإن كانت تحتوي على متغيّرات دلاليّة، فتتساوى في الميزان الصرفيّ كلمة "عَشِقَ"، مع كلمة "غَضِبَ" مع ما بينهما من اختلاف في الدلالة المعجميّة. ويُصبح الاسم "بَنْك" بناءً مُهملًا بانتظار دخوله العربيّة في العصر الحديث بمعنى المصرِف، على وزن "فَعْل"؛ كما أنَّ الصيغة التصريفيّة تكون شكلًا قابلًا للدخول في سلسلة تصريفيّة ذات أحرف متوالية من غير قلب حتى لو اتّحد المعنى، فالصيغة (جذب) غير الصيغة (جبذ) وإن كان المعنى واحدًا؛ لأنَّ الذال في الكلمة الأولى عين الميزان، وفي الثانية لام الميزان، والعين لا تساوي اللام في الميزان الصرفيّ، قال الخليل: "وأما جَذَبْتُ وَجَبَذْتُ ونحوه فليس فيه قلب، وكلٌّ واحدٍ منهما على حِدته؛ لأن ذلك يطّرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه"[٣]، وهذا يعني أنَّ معايير الميزان الصرفيّ تقدّم ثوابت العربيّة في ضبط الأبنيّة، لكنَّها تترك المجال مفتوحًا

---

[١] يُنْظَرُ: شوقي ضيف، المدارس النحويّة، ص ٣٥. وصلاح روّي، النحو العربيّ؛ نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، ص ١٧٤. ومحمد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب، ص ٧٥.

[٢] يُنْظَرُ: رزيق بوزغاية، الميزان الصرفيّ بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة: درس تأصيليّ نقديّ، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصريف، ص ٥٢.

[٣] يُنْظَرُ: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٣٨١.

أمام متغيرات الدلالة ومُستَحدَثاتها، فتتحوّل العربيّة إلى ظاهرة لا زمانيّة في أبنيتها، في حين تتحوّل المعاني الدلاليّة المنضبطة بالأبنية إلى ظاهرة تاريخيّة، يمكن للمعجم التاريخيّ إظهارها.

وفي الوقت نفسه تمنع المعايير المجرّدة دخولَ أبنية غير منتمية للغة العربيّة تحت سَمائها إلا بالتعريب على وفق أبنيتها؛ فتحفظ بذلك وجه العربيّة صافيًا خالص العروبة حتى عند اختلاف البنية الصوتية عن الأصل الصرفيّ؛ كما في وزن الفعل "قالَ" على "فَعَلَ"؛ لأنَّ هذا الوزن يوحّد بينه وبين الفعل الصحيح "فَتَحَ" من جهة، ويستدعي التفسير الذي يقدمه علماء العربيّة في ظاهرة الإعلال من جهة أخرى، مع ضرورة الانتباه إلى أنَّ هذه المساواة تحقّق للميزان الصرفي صفة الاطراد والشمول؛ فيكون قد استوفى شرط استحقاق اسم "العِلم" الذي وسم به سيبويه تحديد الزوائد الصرفيّة، لكنَّ التفسير في أيّ علم ذو علاقة انفكاكيّة مع نظريّة العلم وقوانينه؛ لهذا يمكن الاجتهاد في تقديم تفسير جديد لوجود الألف في الفعل "قالَ" مع الإقرار دائمًا بأنَّ الأصل المجرَّد لها هو البنية المحظورة صوتيًّا "قَوَلَ"؛ وهذا يعني أنَّ نظرية الميزان عندما تُقيم العدالة في الوزن بين الموزون والموزون به تحقّق المساواة، فَتُوجِب، وتُجيز، وتحظر[1]؛ لأنَّ الميزانَ الصرفيّ يقدّم في التصوّر المعاييرَ المجرّدة، وفي التطبيق الكلماتِ الناجزةَ، وفي التفسير العللَ الصوتيّة. والثالثة كان منهج الخليل فيها واضحا فيما نقله عنه الزجّاجيّ من أنَّ العلة التماس وجه

---

(1) يُنْظَرُ في محظورات الميزان الصرفيّ، والأبنية المحظورة مجرّدة ومزيدةً ما كتبه: حسن الملخ وسهى نعجة في كتابهما: المحظورات اللغويّة: منازل الرؤية ومسالك التطبيق، ط ١، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م، ص ٦٨-٨٣.

الصواب بقوله: "فإن سنحَ لغيري علّةٌ لما علّلتُه من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[١]، ثم قال الزجّاجيّ: "وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمه الله"[٢].

الميزان الموقعيّ:

يعني الميزان الموقعيّ في علم الإعراب اتحاد عنصرين لغويّين فأكثر اتّحادًا مصدريًّا للحلول محلّ مصدر محذوف، فيما يعرف بالمصادر المؤوّلة؛ إذ جاء في معجم العين في مادة (نون) ما نصّه: "أنْ: خفيفة نصفُ اسم، وتمامه بفعل، كقولك: أحبّ أن ألقاكَ، أيْ: أحبُّ لقاءَك. فصار (أنْ) و(ألقاك) في الميزان اسمًا واحدًا"[٣].

وهذا الميزان يحتاج إلى دراسات خاصّة به توضّح مدى استحقاق الخليل ليكون واضعه؛ لأنَّه قد تطوّر إلى فكرة حلول المصادر المؤوّلة في العربيّة محل مصادرها المفردة، وحلول الجمل ذات المحلّ من الإعراب محلّ المفرد، وقد لا يكون من تطويرات الخليل وحده إذا ثبت الشكّ في نسبة معجم كتاب العين إليه.

السياق المعرفي في القرن الثاني الهجريّ لتقنين الميزان الصرفيّ:

مرّ في مقدّمات البحث تركيزنا على أمرين:

---

[١] يُنْظَرُ: الزجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط ٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٦٦.

[٢] الزجّاجيّ، المصدر نفسه، ص ٦٦.

[٣] يُنْظَرُ: الخليل بن أحمد، كتاب العين، مادة (نون)، ج ٨، ص ٣٩٦.

أوّلهما: ظهور صيغة معرّبة عربيّة من علم الكيمياء منذ اشتغال الأمير الأمويّ خالد بن يزيد في القرن الهجريّ الأوّل بالكيمياء وصولًا إلى الأعمال الكثيرة لجابر بن حيّان في القرن الهجريّ الثاني، وشيوع مصطلح الميزان في أعماله في إطار قرار التعريب في العصر الأمويّ.؛ لأنَّ التفكير الرياضي آنذاك مَدينٌ بقسط كبير من توسّعه إلى أولئك الكيميائيّين الذين كانت الكيمياء عندهم مثلها كمثل علوم أخرى تقوم على قانون العدد وإمكانية القياس، والذين أخضعوا الطبيعة بأسرها لعلم الميزان"[1].

وثانيهما: علاقة الخليل بن أحمد بصديقه ابن المقفّع الذي كان على معرفة ببعض العلوم اليونانيّة عن طريق لغته الفارسيّة.

ونضيف إلى هذين الأمرين أو الإنجازين الحضاريين ثلاثة أمور معرفيّة كانت منجزة في الجوّ العلميّ الحضاريّ في القرن الهجريّ الثاني إبّان حياة الخليل بن أحمد في البصرة، وهي:

الأمر الأوّل: الاشتغال بعلوم رياضيات العدد، ورياضيات الاستنباط، وحسابات الفلك، والتنجيم، وفي هذه العلوم تبرز أسماء مجموعة من العلماء العرب الذين عاشوا في القرن الثاني الهجريّ في العراق، مثل الفقيه المشهور: سُفيان الثوريّ المتوفَّى سنة ١٦١ للهجرة، فقد اشتغل بالمسائل الرياضية والعلوم الطبيعيّة من أجل حساب الفرائض في

---

[1] يُنْظَرُ: فؤاد سزكين، تاريخ التراث الإسلاميّ، الرياضيّات، ترجمة: مجموعة متخصصين، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤م، ج ٥، ص ٣٤.

الإسلام[١]، ولا بدَّ أنَّه كان على صلة مباشرة بالخليل بن أحمد، ولو عن طريق كتبه وأخباره؛ إذ عاش في الكوفة والبصرة.

ومن العلماء الذين عاشوا في العراق في القرن الثاني الهجريّ إبراهيم بن حبيب الفزاري ، أو محمد بن إبراهيم بن حبيب الفزاريّ –على خلاف في الاسم– وقد اشتغل بالرياضيات والفلك عن اطّلاع على الفارسيّة واليونانيّة[٢]، ومن العلماء كذلك: يعقوب بن طارق الذي عمل في الفلك والتنجيم والرياضيات[٣].

الأمر الثاني: حاجة المسلمين إلى حساب المواريث في تقسيم الميراث، وحساب المسافات والأوقات في أحكام السفر والصيام والصلاة، ونحو ذلك؛ ولهذا فإنَّ الحاجة كانت قائمة إلى التبريز في العلوم الرياضيّة والتفكير العلميّ؛ خدمةً للأحكام الشرعيّة، ويؤيّد هذا أنَّ علوم الفقه في البصرة وغيرها من الحواضر تسابقت في الظهور والتطوّر مع علوم اللغة إن لم تكن أسبق ظهورا، وأنضج تطوّرا.

الأمر الثالث: وُرودُ كلمةِ "الميزان" في القرآن الكريم والأحاديث النبويّة غير مرّة، كقوله تعالى: ﴿والسماءَ رفَعَها وَوَضَعَ الميزانَ﴾ [سورة الرحمن، ٧]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: "كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم". ذلك أنَّ تفسير هذه الكلمة قد انفتح على عدّة مَعانٍ، لكنَّ المهمّ

---

(١) يُنْظَرُ: المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٦٣.

(٢) يُنْظَرُ: المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٦٤–٢٦٥.

(٣) يُنْظَرُ: المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٦٦.

فيها أنَّ الاستعمال قد انتقل في العربيّة إلى فكرة وزن ما ليس بماديّ مثل الكلام بميزان عادلٍ حقٍّ؛ فصار من الممكن التأثّر بهذه الفكرة لإخراج موازين للكلام موافقة لشريعة الإسلام ومتأثرة بما انتشر من معارف في العلوم الطبيعيّة والرياضيّة والفلكيّة والفلسفيّة والطبيّة وغيرها في عصر الخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ ليتأثر الفراهيدي بهذا الجوّ، ويخرج لنا الفكرة بطابع إسلاميّ مبني على جوهر العدالة المطلقة في الوزن عن تساوي عدد الحروف وهيئة الكلمة في الحركات والسَّكنات.

بقي أن نرجع إلى حقيقة معرفيّة مهمّة، مؤدّاها أنَّ الإسلام عندما انتشر في العالم القديم في فارس والهند ومصر والعراق والشام والمغرب وغيرها من البلاد والأمصار لم يكن هذا العالم خُلوًا من العلماء الذين يبحثون ويدرسون ويطوّرون، وهؤلاء العلماء بمجيء الإسلام صاروا جزءًا من حضارته، سواء أدخلوا في دين الله أم استمرّوا على دينهم؟ ففي موسوعة فؤاد سزكين عن تاريخ التراث الإسلاميّ: "علماء الدولة الساسانيّة تابعوا نشاطهم بعد الفتح العربيّ، وهذا أمرٌ يجب أن يُوضَع في الاعتبار عند تبيين بدايات العلوم العربيّة"[1].

وفي هذا السياق المتعدّد المعارف جرى تطوير نظرية الميزان الصرفيّ متأثّرة بفكرة المعيار الثابت المطلق الذي يقيس بصيغة رياضيّةٍ مجرّدة مصهورةٍ بالعربيّة الكلمةَ العربيّة قياسَ عدلٍ ومساواة بمعيار ثابت كثبات أركان الإسلام والإيمان؛ ليكون المعيار صيغة علميّة، والثبات هويّة فكريّة.

---

[1] يُنْظَرُ: المرجع السابق، ج ٥، ص ٩-١٠.

الخاتمة والنتائج:

مع أنَّ البحثَّ مرَّ في عدة محطّات علميّة، فيها رؤى ترجيحيّة بأدلّة علميّة من داخل الصرف وخارجه، بيّن فيها فكرة الميزان في العلوم القديمة، ومفهوم الميزان الصرفيّ وأهميّته، وعلاقة ذلك بقرار التعريب في العصر الأمويّ إلا أنَّه سعى إلى دراسة مصطلح "الميزان الصرفيّ" في ظلّ العلوم التي كانت شائعة في بيئة البصرة في القرن الثاني الهجريّ، فكان أهمّ ما توصّل إليه محصورًا في نقطتين:

أولاهما: ترجيح أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي اكتمل البناء النظريّ التصوّري لمفهوم الميزان الصرفيّ على يديه في القرن الهجريّ الثاني.

وثانيتهما: أنَّ فكرة "الميزان" متأثّرة بالعلوم التي كانت متداولة بين العلماء في القرن الهجريّ الثانيّ، لكنَّ الخليل بن أحمد استثمرها بإضافة فكرة المعايير للأوزان الصرفيّة المجرّدة، وفكرة المواضع لأوزان الزيادة في العربيّة انطلاقًا من أنَّ بعض المصطلحات المعرفيّة كانت مشتركة بين العلوم، لكنَّها على ما بينها من تقارب تأخذ في كلّ علم هوية معرفيّة خاصّة.

وبناءً على هاتين النتيجتين يوصي البحث بدراسة حضور بعض المصطلحات في أعمال اللغويين وغيرهم، كمصطلحَي: "الخفة" و"الثقل"، كما يوصي بدراسة منظومة الجهاز المفاهيمي لأحكام العربيّة بعلاقته ببعض العلوم، فأحكام الوجوب والجواز والمنع والاستحباب تبدو غير بعيدة عن أحكام الفقه الإسلاميّ، وأحكام الصحيح والضعيف والمردود غير بعيدة عن مواضعات علم مصطلح الحديث؛ لأنَّ الحقيقة التي ينبغي

استحضارها أنَّ النحاة والصرفيّين لم يكونوا في عالم معزول عن المعرفة الناجزة في زمانهم وبيئاتهم، بل كانوا جزءًا من تلك المعرفة بالتأثّر والتأثير من غير الحاجة الدائمة إلى تحديد الأوليّة التاريخيّة إلا حين تأكّد السند التاريخيّ.

المصادر والمراجع:

- أحمد فؤاد باشا، التراث العلميّ للحضارة الإسلاميّة ومكانته في تاريخ العلم والحضارة، ط ١، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.
- التهانوي، محمد علي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم وآخرين، ط ١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
- جابر بن حيّان، مختار رسائل جابر بن حيّان، عُنِيَ بتصحيحها ونشرها: پ. كراوس، طبعة مصورة في مكتبة المثنّى، بغداد، عن طبعة مكتبة الخانجي التي صدرت في الأصل في مصر سنة ١٩٣٥م.
- حسن خميس الملخ وسهى فتحي نعجة، المحظورات اللغويّة: منازل الرؤية ومسالك التطبيق، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠م.
- خليل إبراهيم العطية، علم الصرف عند الكوفيّين، مجلة الدراسات اللغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث، السعودية، مج ١٩، العدد الثاني، ٢٠١٧م.
- رحاب عكاوي، جابر بن حيّان الموسوعيّ العربيّ، ط ١، دار الفكر العربيّ، بيروت، ١٩٩٨م.

❖ رزيق بوزغاية، الميزان الصرفيّ بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة: درس تأصيليّ نقديّ، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصريف، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيّات، تونس، ٢٠٠٩م.

❖ الزجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط ٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣م.

❖ زكي نجيب محمود، جابر بن حيّان، ط ١، مكتبة مصر: المركز العربي للثقافة والعلوم، مصر، ١٩٦١م.

❖ ابن سعيد المؤدِّب، أبو القاسم بن محمد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر، سورية، ٢٠٠٤م.

❖ سيلفان أورو، تاريخ التفكير اللسانيّ: نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب، ط ١، المركز الوطنيّ للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.

❖ سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغويّ في العربيّة، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٤م.

❖ سُهى فتحي نعجة، مدارج التحليل اللسانيّ في العربيّة، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٨م.

❖ سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

❖ السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م.

❖ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان، بلا تاريخ نشر.

❖ شوقي ضيف، الفنّ ومذاهبه في النثر العربي، ط ١٠، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

❖ شوقي ضيف، المدارس النحويّة، دار المعارف، مصر.

❖ صلاح روّاي، النحو العربيّ: نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، ط ١، دار غريب، مصر، ٢٠٠٣م.

❖ عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصى في علم التصريف، ط ١، مكتبة العروبة، الكويت، ٢٠٠٣م.

❖ عبده الراجحي، التطبيق الصرفيّ، دار النهضة العربيّة، بيروت، بلا تاريخ نشر.

❖ علي جاسب عبدالله، الإشارات اللغويّة في مختار رسائل جابر بن حيّان: صورة أخرى لواقع الأبواب النحويّة في النصف الأوّل من القرن الثاني الهجريّ، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانيّة)، جامعة البصرة، مج ٤١، العدد ٤، سنة ٢٠١٦م.

❖ علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربيّ وقضايا ونصوص نحويّة، دار غريب، مصر، ٢٠٠٧م.

❖ علي محمد الصلابي، الدولة الأمويّة: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ط ٢، دار المعرفة، بيروت.

❖ فاضل خليل إبراهيم، خالد بن يزيد: سيرته واهتماماته العلميّة: دراسة في العلوم عند العرب، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٤م.

❖ فؤاد سزكين، تاريخ التراث الإسلاميّ: السيمياء والكيمياء – النبات والفلاحة – الرياضيات، ترجمة مجموعة مترجمين، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤م.

❖ كاتي كوب، وهارولد جولد وايت، إبداعات النار، ترجمة: فتح الله الشيخ، مراجعة: شوقي جلال، ضمن سلسلة عالم المعرفة التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، العدد ٢٦٦، سنة ٢٠٠١م.

❖ المبرِّد، محمد بن يزيد الأزدي البصري، المقتضَب، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضَيْمة، مصورة: عالم الكتب، بيروت.

❖ محمد خير الحلواني، المفصّل في تاريخ النحو العربيّ قبل سيبويه، ط ١، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.

❖ محمد عبد الجبّار بوشعّالة، منزلة الوزن الصرفيّ بين الوزن العروضيّ والوزن التصغيريّ، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصريف، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيّات، تونس، ٢٠٠٩م.

❖ محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظريّة الصرف العربيّ: دراسة في المفهوم والمنهج، ضمن سلسلة حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، ٢٠٠١م، الرسالة ذات الرقم ١٥٨.

❖ محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب، ط ٢، دار الكتب العلميّة، لبنان، ٢٠٠٨م.

❖ المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربيّ، مصر، ٢٠٠٨م.

❖ مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المذاهب النحويّة في ضوء الدراسات الحديثة، ط ١، المكتبة الفيصلية، السعودية، ١٩٨٦م.

❖ ممدوح عبد الرحمن الرمالي، تطوّر التأليف في الدرس الصرفيّ: المصطلحات والمفاهيم والمعايير، بلا ناشر، مصر، ٢٠٠٤م.

❖ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة دار الفكر، بيروت.

❖ الموسوعة العربيّة العالميّة، لعدد كبير من الخبراء المتخصّصين، بإشراف: مؤسّسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط ٢، الرياض، ١٩٩٩م.

❖ النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، ضبطه وشرحه وعلّق عليه وقدّم له: يوسف علي طويل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

❖ هوارد ر. تيرنر، العلوم عند المسلمين، ترجمة: فتح الله الشيخ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة ضمن المشروع القومي للترجمة، ط ١، مصر، ٢٠٠٤م.

❖ وليد عاطف الأنصاري، نظريّة العامل في النحو العربيّ: عرضًا ونقدًا، دار الكتاب الثقافيّ، ط ٢، الأردن، ٢٠١٤م.

❖ يحيى عبابنة، الصرف العربيّ التحليليّ: نظرات معاصرة، ط ١، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن، ٢٠١٦م.

❖ ابن يعيش، يعيش بن علي الحلبيّ، شرح المفصّل، نشرة المطبعة المنيريّة المعتمدة للتدريس في الأزهر الشريف، مصر.

❖ يُمنى طريف الخولي، بحوث في تاريخ العلوم عند العرب، مؤسّسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٨م.